



جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن نتائج البيانات المالية الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليه.
- 3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليه.
- 4- مناقشة واعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليها.
- 5- تلاوة كل من تقرير حوكمة الشركات و لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليهما.
- 6- استعراض تقرير الجهات الرقابية بأي مخالفات رصدتها ووقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليه.
- 7- مناقشة مقترح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- 8- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 .
- 9- استعراض تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- 10- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة على أن يقوم السادة المساهمين بإخراج الزكاة عن أنفسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على المساهمين.
- 11- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ونشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 12- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- 13- تعيين / إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.
- 14- تعيين / إعادة تعيين مكتب تدقيق يختص بمراجعة وتقييم أداء وحدة التدقيق الداخلي بشكل دوري كل ثلاث سنوات حسب طلب الهيئة وحوكمة الشركات.
- 15- تعيين / إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مكافأتهم.

معاذ عثمان اليحيا
رئيس مجلس الإدارة





تقرير مجلس الإدارة لمساهمي
شركة تصنيف وتحصيل الأموال (ش.م.ك. عامة)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام ،،،،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لشركة تصنيف وتحصيل الأموال والذي يوجز أداء الشركة خلال عام 2023 وكذلك يتضمن التقرير البيانات المالية وتقرير السيد مراقب الحسابات المستقل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتقرير حوكمة الشركات.

حضرات السادة المساهمين الكرام ،
لقد كان عام 2023 امتداداً للأداء التشغيلي على مستوى شركة تصنيف وتحصيل الأموال حيث تابع مجلس الإدارة تفعيل أغراض الشركة بالإضافة إلى تقديم روافد جديدة للإيرادات بجانب روافد تحصيل ديون الغير ، حيث بدأ تأثير هذه الروافد يوتي ثماره في ارتفاع الإيرادات و ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

حيث بلغت الإيرادات 490,447 دك لعام 2023 و الإيرادات التشغيلية 248,318 دك.

الأخوة الأفاضل ،
أما عن أصول الشركة فقد بلغت 5,398,601 دك في عام 2023 مقارنة بعام 2022 حيث بلغت 5,288,849 دك ، و بلغ صافي حقوق المساهمين في الشركة لعام 2023 مبلغ 5,119,148 دك مقارنة بعام 2022 حيث بلغت 5,062,026 دك .

أما عن المصروفات والأعباء الأخرى فقد بلغت عام 2023 مبلغ 436,277 دك مقارنة بالعام السابق 2022 فقد بلغت 456,690 دك .

يتضح من نتائج البيانات المالية تحقق ارباح الشركة في العام المالي المنتهي في 2023/12/31 بمبلغ (51,359 دك) .

حضرات السادة المساهمين ،

انطلاقاً من حرص الشركة على تطبيق القوانين والقرارات ذات الصلة، فإن الشركة قامت بتطبيق كافة قواعد ومبادئ الحوكمة لمساندة أهدافنا وتحقيق المتطلبات القانونية والرقابية والمعايير الشرعية واتخاذ كافة التدابير والإجراءات لتعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة داخل الشركة للوقوف على أفضل الممارسات والتطبيقات بشكل صحيح من خلال الالتزام على مستوى أنشطة الشركة. فضلاً عن

التركيز على المبادئ والقيم وعدم تضارب المصالح في إطار مبادئ الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين.

إذ أن هذه الجهود المبذولة تصب في خانة تعزيز وريادة شركة تصنيف وتحصيل الأموال بأعلى درجات الحرفية والمهنية ليس محليا فقط وإنما إقليميا أيضا.

وبهذه المناسبة يسر مجلس الإدارة أن يؤكد للسادة المساهمين الكرام استمرار شركة تصنيف وتحصيل الأموال في السعي لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها كموفر لخدمات التصنيف والتحصيل المتكاملة للقطاعات المختلفة في السوق حيث أن التنوع والتوازن بين فئات الدخل المختلفة ستكون أساس نجاح الشركة على المدى الطويل بما يساعد على تهيئة القواعد للانتقال إلى مرحلة توليد الأرباح بشكل مستمر بالمستقبل .

الأخوة الأفاضل ،
وختاما أتقدم وكافة أعضاء مجلس الإدارة بجزيل الشكر والامتنان للسادة المساهمين الكرام على دعمهم ومساندتهم المستمرة لدفع مسيرته التقدم للشركة كما لا يفوتنا تقديم الشكر لكافة العاملين في الشركة على ما بذلوه من جهد خلال هذا العام متمنين للجميع دوام التوفيق والنجاح.


رئيس مجلس الإدارة
معاذ عثمان اليحيا



شركة تصنيف و تحصيل الأموال
Credit Rating & Collection
أداء - جودة - تميز - ثقة

المحترمين

السادة / المساهمين

تحية طيبة و بعد،،،

الموضوع : تقرير الجزاءات لعام 2023

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ، نعرض لكم تقرير بالجزاءات المالية و غير المالية التي وقعت بحق شركة تصنيف و تحصيل الأموال من قبل الجهات الرقابية لعام 2023 :

لايوجد اي جزاءات مالية و غير مالية و قعت بحق شركة تصنيف و تحصيل الأموال من قبل الجهات الرقابية.

م	التاريخ	الجهة الرقابية	نوع الجزاء	
			مالي	غير مالي
-	-	-	لا يوجد	لا يوجد

معاذ عثمان اليحيا

رئيس مجلس الإدارة



التاريخ: 1445/08/23

الموافق: 2024/03/04

**تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن الفترة المالية 2023/12/31-2023/01/01**

السادة / شركة تصنيف وتحصيل الأموال المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لتصنيف وتحصيل الأموال وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة 2023/01/01 – 2023/12/31 وهو يتضمن أربعة بنود على النحو الآتي:-

أولاً : أعمال هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

ثانياً : قرارات هيئة الرقابة الشرعية :

قامت هيئة الرقابة الشرعية بالرد على استفسارات للشركة وأصدرت قراراً واحداً.

ثالثاً : السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

لم تقم هيئة الرقابة الشرعية للشركة بإعتماد أية سياسات وإجراءات لمنتجات وأنشطة للشركة.

رابعاً : الرأي النهائي :

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكدات التي حصلنا عليها فإننا نعتقد:

- أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2023/01/01 إلى 2023/12/31 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إن مسؤولية اخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين.

والحمد لله رب العالمين ،،

رئيس هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية
أ.د. عبد العزيز خليفة القصار	أ.د. عصام خلف العنزي	أ.د. علي إبراهيم الراشد





شركة تصنيف وتحصيل الأموال
Credit Rating & Collection
أداء - جودة - تميز - ثقة

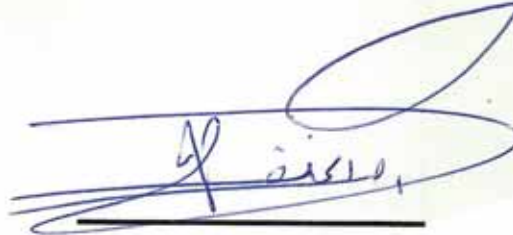
تقرير لجنة التدقيق

بعد الاطلاع على التدقيق الداخلي لشركة تصنيف وتحصيل الأموال (ش.م.ك.ع.)
والاطلاع على اجتماع اللجنة المؤرخ 2024/2/14 باعتماد تقرير التدقيق الداخلي
للشركة.

فإننا نقر بسلامة البيانات المالية للشركة ونزاهتها وأن التقارير المالية يتم اعدادها وفق
المعايير المحاسبية والدولية المعتمدة من الهيئة وقد أوصت اللجنة لمجلس الإدارة برفع
هذا التقرير وتلاوته على الجمعية العامة للشركة.


حسام عمار محمد
عضو


بسام صالح المسلم
رئيس اللجنة



أحمد إبراهيم الخلف
عضو مستقل





شركة تصنيف وتحصيل الأموال
Credit Rating & Collection
أداء - جودة - تميز - ثقة

تعهد مجلس الإدارة

يتعهد مجلس إدارة شركة تصنيف وتحصيل الأموال (ش.م.ك.ع) بسلامة ودقة البيانات المالية التي سيتم موافاة مراقب الحسابات الخارجي بها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.


نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو تنفيذي


رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي


عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي


عضو مجلس إدارة
غير تنفيذي


عضو مجلس الإدارة
مستقل



شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
عضو في نكسيا الدولية - (انجلترا)

شركة تصنيف وتحصيل الاموال

شركة مساهمة كويتية عامة

وشركاتها التابعة

دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

<u>المحتويات</u>	<u>صفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات المستقل	3-1
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	5
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	6
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	7
بيان التدفقات النقدية المجمع	8
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	29-9

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين
شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد تدققنا البيانات المالية المجمعة لشركة تصنيف وتحصيل الاموال - شركة مساهمة كويتية عامة (الشركة الام) - وشركاتها التابعة (المجموعة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2023 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر ، والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي المادية ، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 ، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الواردة في تقريرنا. كما أننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين ، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (28) حول البيانات المالية المجمعة ، فيما يتعلق بقدرة المجموعة على الاستمرارية ، إن ذلك لا يعد تحفظاً على رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور ، والتي حسب تقديرنا المهنية ، كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل ، وإلى التوصل إلى رأينا المهني ، وأنها لا تبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. هذا ولقد تم عرض أمور التدقيق الهامة التالية:-

العقارات الاستثمارية

إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراء وتقديرات. وتمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة. إن سياسة المجموعة هي أن يتم تقييم الاستثمارات العقارية من قبل مقيمين مستقلين في نهاية السنة المالية. لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المستقلين ، كما أننا ركزنا على مدى كفاية الإفصاح عن الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم 6).

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات الواردة بتقرير مجلس الإدارة ، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مدقق الحسابات عليها.
إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها ، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها.
فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى ، وللتأكد بذلك ، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق ، أو أنها تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما استنتجنا نتيجة للعمل الذي قمنا به أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فعلى التقرير بذلك. لا يوجد لدينا أي شيء لتقريره بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة ، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.
إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تكتشف دائماً الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمؤخذ بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.
وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق ، كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا.
إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ ، أو تزوير ، أو الحذف المتعمد ، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية ، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق ونشير بالتقرير إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، ليتم تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك ، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.

- الحصول على دليل تدقيق كافي وملئم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال من داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولين عن التوجيه ، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

لقد قمنا بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى بخطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها ، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية ، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا ، أو حيثما وجدت ، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة ، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك ، من أمور التدقيق الهامة ، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين ، أو في حالات نادرة جدا ، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية المجمعة لشركة تصنيف وتحصيل الاموال - شركة مساهمة كويتية عامة (الشركة الأم) - وشركاتها التابعة (المجموعة) ، تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم ، أننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا ، وأن الشركة الأم تملك حسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها. تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا ، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة أو مركزها المالي.

د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات - 172
عضو في نكسيا الدولية - (إنجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات



الكويت في 15 فبراير 2024

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	ايضاح	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		الموجودات المتداولة
32,673	130,748		النقد لدى البنوك
100,000	60,000	3	ودائع لأجل
224,721	200,829	4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
240,093	277,992	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
597,487	669,569		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
1	1		استثمارات في ديون مشتراة
4,690,984	4,728,800	6	عقارات استثمارية
376	230	7	ممتلكات ومعدات
1	1	8	موجودات غير ملموسة
4,691,362	4,729,032		مجموع الموجودات غير المتداولة
5,288,849	5,398,601		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
122,943	153,943	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
122,943	153,943		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة
78,807	99,131		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
78,807	99,131		مجموع المطلوبات غير المتداولة
201,750	253,074		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
16,500,000	16,500,000	10	رأس المال
20,806	27,803		احتياطي ترجمة عملات اجنبية
409,191	409,191		فائض إعادة التقييم
(11,867,971)	(11,817,846)		خسائر متراكمة
5,062,026	5,119,148		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
25,073	26,379		الحصص غير المسيطرة
5,087,099	5,145,527		مجموع حقوق الملكية
5,288,849	5,398,601		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ابراهيم عباس عثمان الصفي
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

معاذ عثمان حمد اليحيى
رئيس مجلس الادارة

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة معالجة كريدتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

<u>2022</u>	<u>2023</u>	<u>ايضاح</u>	
<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>		
42,569	28,232		عمولات التحصيل
1,208	2,744		ايرادات تحصيل مديونيات مشتراه
(40,391)	46,920	13	ارباح (خسائر) موجودات مالية
230,943	217,342		صافي ايرادات اجارات العقارات
276,045	24,238	6	التغير في القيمة المعاداة للاستثمارات العقارية
32,671	5,864		ايرادات اخرى
-	165,107	14	مخصص لم يعد له ضرورة
543,045	490,447		مجموع الايرادات
(456,690)	(436,277)	15	مصروفات عمومية وإدارية
(737)	(256)	7	استهلاك
85,618	53,914		ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
-	(1,825)	16	ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	(730)	17	حصة الزكاة
85,618	51,359		ربح السنة
<u>الخاص بـ:</u>			
81,809	50,125		مساهمي الشركة الام
3,809	1,234		الحصص غير المسيطرة
85,618	51,359		صافي ربح السنة
0.50	0.30	19	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم (فلس)

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
85,618	51,359	صافي ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
15,408	7,069	فروق ترجمة عملات اجنبية
15,408	7,069	الدخل الشامل الآخر للسنة
101,026	58,428	مجموع الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ:
97,065	57,122	مساهمي الشركة الام
3,961	1,306	الحصص غير المسيطرة
101,026	58,428	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع المنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطر	حقوق الملكية الشركة الأم	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم			الرصيد في 31 ديسمبر 2021
				احتياطي	ترجمة عملات أجنبية	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
4,986,073	21,112	4,964,961	(11,949,780)	409,191	5,550	16,500,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
101,026	3,961	97,065	81,809	-	15,256	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
5,087,099	25,073	5,062,026	(11,867,971)	409,191	20,806	16,500,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2022
58,428	1,306	57,122	50,125	-	6,997	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
5,145,527	26,379	5,119,148	(11,817,846)	409,191	27,803	16,500,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2022 دينار كويتي	2023 دينار كويتي	
85,618	51,359	<u>التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية</u>
		صافي ربح السنة
737	256	<u>تسويات</u>
42,386	(43,228)	استهلاك
		ارباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات مالية
		بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
(3,052)	(4,682)	ارباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او
		الخسائر
(1,208)	(2,744)	ايرادات تحصيل مديونيات مشتراه
(276,045)	(24,238)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
28,042	21,141	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(123,522)	(2,136)	
		<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
(59,959)	(37,899)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
27,888	31,000	دائتون وأرصدة دائنة أخرى
(2,068)	(817)	مدفوع لمخصص مكافأة نهاية الخدمة
(157,661)	(9,852)	صافي النقد المستخدم في الانشطة التشغيلية
		<u>التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية</u>
105,163	40,000	ودائع لأجل
-	(110)	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
1,208	2,744	المحصل من استثمارات في ديون مشتراه
18,427	71,802	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
124,798	114,436	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الانشطة الاستثمارية
(32,863)	104,584	صافي الزيادة (النقص) في النقد لدى البنوك
(16,840)	(6,509)	فروق ترجمه عملات اجنبية
82,376	32,673	النقد لدى البنوك في بداية السنة
32,673	130,748	النقد لدى البنوك في نهاية السنة

(إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية)

1- التأسيس والنشاط

- تأسست شركة تصنيف وتحصيل الاموال - شركة مساهمة كويتية عامة (الشركة الأم) طبقاً لاحكام قانون الشركات الكويتي بتاريخ 5 ديسمبر 1998 ، وهي شركة مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية.
- وتمثل الاغراض الاساسية التي اسست من اجلها الشركة الام في :-
- تحصيل وشراء الديون التجارية وغيرها بالنسيئة عن العملاء لحساب الغير.
- تطوير واستخدام وتقديم وسائل تحصيل وشراء ديون العملاء والغير.
- تجميع وتوفير وتحديث المعلومات والبيانات المالية اللازمة وتصنيف الملاءة والجدارة المالية للغير.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل جهات متخصصة.
- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في تقديم وتصنيف كافة الاوراق المالية والاسهم والسندات وادوات الدين والاستثمارات الاخرى للمؤسسات بما فيها البنوك وشركات الاستثمار والهيئات ذات الاستقلال المالي التي تتعامل مع السوق المالية وادواتها.
- تقديم الآراء المهنية المستقلة حول جدارة المؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتباعها قواعد الشفافية وزيادة درجات الافصاح للاجراءات والتعليمات المنظمة لشئون الإدارة والمحاسبة والتدقيق التي تطبقها مع السوق وادارتها.
- توفير المعلومات المهنية المتخصصة الاقتصادية اللازمة لمعرفة اداء السوق المالية والمؤسسات التي تتعامل معها والمساعدة في الترويج للسوق المالية في الكويت وغيرها بما يساعد على تسهيل استغلال الموارد الرأسمالية فيها.
- تطوير واستخدام وتقديم وسائل تقييم وتوريق واستعادة اصول العملاء والغير.
- تنفيذ الشركة الام في جميع اعمالها بمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وتستبعد الاعمال التي تتعارض معها وتستعين في ذلك بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتكون قرارات الهيئة ملزمة للشركة الام.
- ويكون للشركة الام مباشرة الاعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة اصلية او بالوكالة.
- ويجوز للشركة الام ان يكون لها مصلحة او تشترك باي وجه مع الشركات او الهيئات التي تزاو افعالاً شبيهة باعمالها او التي تعاونها على تحقيق اغراضها في الكويت او في الخارج ولها ان تنشئ او تشارك او تشتري هذه الشركات او الهيئات او ان تلحقها بها.
- عنوان الشركة الأم: الكويت - صندوق بريد رقم 1432 الصفاة - الرمز البريدي 13015 الكويت.
- تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 15 فبراير 2024 ، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم. إن للجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

- أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم ، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ التقييم.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقدير والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة جارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في المدة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2023 وبياناتها كما يلي:

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات	يُفعل للسنوات المالية التي تبدأ في
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية - وبيان الممارسة رقم 2	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 الضريبة الموجبة المتعلقة بالأسول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة	1 يناير 2023

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية وبيان الممارسة رقم 2

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير إرشادات وأمثلة لشرح وإظهار تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" والموضحة في بيان الممارسة رقم 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي في حالة نشوء مثل هذه التعديلات.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ

إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

في 7 مايو 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة وهي توضح كيفية احتساب الشركات للضرائب المؤجلة على المعاملات مثل الإيجارات والتزامات وقف التشغيل ويعترف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئياً كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.

إن التغيير الرئيسي في الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12) هو إعفاء من الإعفاء الأولي للاعتراف المنصوص عليه في معيار المحاسبة الدولي 12.15 (ب) ومعيار المحاسبة الدولي 12.24. وفقاً لذلك، لا ينطبق الإعفاء من الاعتراف الأولي على المعاملات التي تنشأ فيها مبالغ متساوية من الفروق المؤجلة القابلة للخمس والخاصة بالضريبة عند الاعتراف الأولي. وهذا موضح أيضاً في الفقرة المدرجة حديثاً من معيار المحاسبة الدولي 12.22A.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

المعايير أو التفسيرات أو التحسينات	يُفعل للسنوات المالية التي تبدأ في
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض البيانات المالية - "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"	1 يناير 2024
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض البيانات المالية - "المطلوبات غير المتداولة مع التعديلات"	1 يناير 2024
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) بشأن ترتيبات تمويل الموردين	1 يناير 2024
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) "التأجير". متطلبات القياس الأولية واللاحقة للالتزام بالإيجار الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجير.	1 يناير 2024

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.
- بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة متطلبات جديدة للعرض والإفصاح عن الديون والتعهدات المستقبلية نتيجة لهذه التعديلات.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض البيانات المالية - "المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات"

تم إصدار هذه التعديل في الأصل في يناير 2020، ثم تم تعديله لاحقاً وإعادة إصداره في 31 أكتوبر 2022 بعد النظر في ملاحظات أصحاب المصلحة. التعديل ساري المفعول للقرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024.

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 أن تصنيف الالتزامات إلى متداولة أو غير متداولة لا يعتمد إلا على التعهدات التي يتطلب من المنشأة الالتزام بها في تاريخ البيانات المالية أو قبل هذا التاريخ. إضافة إلى ذلك، يتعين على المنشأة الإفصاح عن هذه المعلومات ضمن الإيضاحات بما يمكن مستخدمي البيانات المالية من استيعاب التعرض للمخاطر عندما تصبح الالتزامات غير المتداولة في ظل هذه التعهدات قابلة للسداد في غضون اثنا عشر شهراً.

يتضمن التعديل:

إنشاء قسم جديد حول مفهوم التسوية لغرض تصنيف التزام على أنه متداول مقابل غير متداول. تشير التسوية إلى التحويل إلى الطرف المقابل الذي ينتج عنه إنهاء الالتزام الذي يمكن أن يكون نقداً أو مورداً اقتصادياً آخر أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ؛
يوضح التعديل أن تصنيف الالتزام لا يتأثر باحتمالية أن تمارس المنشأة حقها في تأجيل تسوية الالتزام لمدة 12 شهراً على الأقل بعد فترة التقرير ، وبدلاً من ذلك تركز على حقوق تأجيل التسوية الجوهرية والقائمة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ؛ و
يوضح التعديل أنه إذا كان الحق في إرجاء التسوية خاضعاً للائتمان للكيان لشروط محددة (أي ، التعهدات) ، فإن هذا التعديل سوف يطبق فقط على الشروط الموجودة عندما يتم قياس الائتمان في أو قبل تاريخ التقرير.
بعد فترة التقرير ، تنصص المنشأة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح مستحقة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها) ، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والخلق والظروف ، إن وجدت ، التي تشير إلى أن المنشأة قد تراجعت صحتها في الالتزام بالتعهدات.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) بشأن ترتيبات تمويل الموردين

تطلب هذه التعديلات إفساحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيرها على التزامات الشركة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمخاوف المستثمرين من أن ترتيبات تمويل الموردين الخاصة ببعض الشركات ليست واضحة بما فيه الكفاية ، مما يعيق تحليل المستثمرين.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) "التأجيل" ، متطلبات القياس الأولية واللاحقة للالتزام بالإيجار الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجيل.

في سبتمبر 2022 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً مستهدفاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 ، عقود الإيجار ، لإضافة متطلبات القياس الأولية واللاحقة للالتزام بالإيجار الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجيل.
يتطلب التعديل من (البائع - المستأجر) تحديد القياس الأولي لأصل حق الاستخدام من خلال مقارنة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتوقعة ، مخصومة باستخدام السعر المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 الفقرة 26 ، بالقيمة العادلة للأصل المباع .
يتم تقديم إرشادات إضافية حول المدفوعات التي تشمل على مدفوعات الإيجار المتوقعة للبيع ومعاملات إعادة التأجيل.
يجب قياس التزام الإيجار الناتج عن إعادة الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتوقعة التي لم تدفع في تاريخ البدء ، مخصومة باستخدام السعر المحدد في الفقرة 16 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 26. سوف تشمل مدفوعات الإيجار المتوقعة الآن مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

يتطلب من (البائع - المستأجر) لاحقاً قياس التزام الإيجار الناشئ عن معاملة إعادة التأجيل من خلال:-

- زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.
 - تخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المتوقعة للفترة المشمولة بالتقرير كما هو محدد في تاريخ البدء ، أو إن لم يكن ، مدفوعات الإيجار المتوقعة المعدلة للفترة المشمولة بالتقرير كما هو محدد في تاريخ إعادة القياس ؛
 - إعادة قياس القيمة الدفترية كما هو محدد في المعيار ، عند الاقتضاء. و
 - الاعتراف بأي فرق بين المدفوعات الفعلية (باستثناء أي شروط السوق المذكورة أعلاه) التي تم إجراؤها لفترة الإيجار كما هو محدد في الفقرة 38. إذا كان هناك نقص في المدفوعات الفعلية التي تم سدادها أو استرداد حالات النقص ، يجب على (البائع - المستأجر) أيضاً تعديل القيمة الدفترية لمبلغ التزام الإيجار وإجراء تعديل مقابل وذلك على النحو المبين في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 الفقرة 38.
- من خلال هذه التعديلات ، لن يعترف (البائع - المستأجر) بأي مبلغ مكسب أو خسارة يتعلق بأصل حق الاستخدام الذي احتفظ به ، ما لم يكن الربح أو الخسارة مرتبطتين بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة .

- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المجموعة):

الشركة التابعة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2022	2023
شركة تصنيف وتحصيل الاموال ذ.م.م. - ابو ظبي	الامارات العربية المتحدة	تحصيل الديون	99%	99%
شركة تصنيف العقارية ذ.م.م.	دولة الكويت	ايجار واستئجار الاراضى والعقارات	99%	99%

- تم تجميع البيانات المالية للشركة التابعة (شركة تصنيف وتحصيل الاموال ذ.م.م. - ابو ظبي) استنادا الى البيانات المالية المعدة من قبل إدارة الشركة التابعة.

إن الشركات التابعة هي شركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.

- قابلة للتعرض للخسائر ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.

- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة نسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها ، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.

- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.

- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.

- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات ، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع ، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقلص الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتركة ، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة بطريقة حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالاتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.

- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.

- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة المسجلة في حقوق الملكية.

- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.

- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.

- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.

- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقا لما يلزم لهذه البنود.

- دمج الأعمال والشهرة

أ. دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتناء. تقاس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة ، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقتناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقتناء ، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل ، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء ، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 - "الأدوات المالية: التحقق والتقييم". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية ، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقتناء ، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب. الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقتناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المترتبة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة ، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء ، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة ، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الانتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة ، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة ، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة ، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة ، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات ، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

- الأدوات المالية

يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات. تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل ، المدينين ، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والدائنين .

- تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات الشركة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

- تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المناجزة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

- الاعتراف المبذول

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلية أو جزئية) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

- فئات قياس الموجودات المالية

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و

الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، المدينين التجاريين والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- ودائع لأجل

إن وديائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف بمدينين بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص انخفاض في القيمة.

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف المجموعة الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتُقالس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاعتراف المبدئي أن تُصنف موجودات مالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يلغي أو يحد بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تُسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع و الناتجة من الاستبعاد، إيرادات النوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تُصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية وأدوات الدين المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجموع.

- الخفض قيمة الموجودات المالية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من المجموعة تسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ثم يخصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتُحصل على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

- العقارات الاستثمارية

تتضمن استثمارات عقارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج استثمارات عقارية مبدئية بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج استثمارات عقارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي حدث بها التغيير.

يمكن تصنيف الحصص في العقارات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تشغيلي كاستثمارات عقارية فقط إذا توافقت تلك العقارات مع تعريف استثمارات عقارية وكان المستأجر يستخدم طريقة القيمة العادلة.

يتم إلغاء الاعتراف باستثمارات عقارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغيير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيله تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول و تغيير الاستخدام.

- ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ودرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

ممتلكات ومعدات (تتمه)

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات

5

الات ومعدات

5

اجهزة كمبيوتر

5

اثاث وتركيبات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

الموجودات غير الملموسة

عند التحقق الميداني ، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتتاة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المكتتاة من خلال عملية دمج أعمال تمثل القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في تاريخ الاقتناء. لاحقاً للتحقق الميداني ، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة التي يتم إنتاجها داخلياً باستثناء تكاليف التطوير المرسمة ، حيث يتم قيدها كمصاريف ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة التي يتم فيها تكبد تلك التكاليف.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات ، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها.

إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة التقييم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود إنخفاض في قيمة تلك الموجودات . إذا وجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الأصلي. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

الدائنون

يمثل رصيد الدائنون الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين ميدنياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول) ، وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

- رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

- تحقق الإيراد

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتخفيضات وكذلك بعد استبعاد المبيعات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكيد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده.

- تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

- إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

- توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

- الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها ، على أساس نسبي زمني.

- أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

- العمولات

عندما تكون المجموعة وكيلًا عن الطرف الرئيسي للصفقة بدلا من كونها ذلك الطرف الرئيسي ، يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للمجموعة.

- الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام القانوني حالي أو محتمل ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صافيا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تدوير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماليا ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

- العملات الأجنبية

تتبد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تمويكات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات ، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية يتم التعامل معها كموجودات ومطلوبات الشركات الأجنبية ويتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

- الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير البتبع المتوقع سداؤه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعدا.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحا.

- معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

- 3- ودائع لأجل

2022	2023
دينار كويتي	دينار كويتي
100,000	60,000

ودائع لأجل *

* تتمثل في قيمة ودائع لدى مؤسسات مالية إسلامية تمتد فترة استحقاقها لأكثر من 3 شهور من تاريخ الإيداع وبلغ متوسط معدل العائد على تلك الودائع 2%.

4- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
224,721	200,829	استثمارات في اسهم محلية *
4,623,218	4,458,111	استثمارات في صندوق محلي **
4,847,939	4,658,940	
(4,623,218)	(4,458,111)	خسائر الانخفاض في القيمة **
224,721	200,829	

* تتضمن الاستثمارات في اسهم محلية اسهم غير مسعرة بمبلغ 12,492 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 تم تقييمها بناء على تقييم مدير المحفظة وقد تم هذا التقييم استناداً الى المعلومات المتاحة لمدير المحفظة حول الشركات المستثمر فيها (31 ديسمبر 2022: 13,362 دينار كويتي).

** بموجب قرار هيئة اسواق المال بتاريخ 11 ديسمبر 2016 ، تم الموافقة على تصفية الصندوق وتعيين مصفى له. لذلك قررت الادارة تكوين مخصص بكامل قيمة الاستثمار في الصندوق.

** نظرا لتصفية الصندوق تم استرداد وحدات من رأس المال وتم التوزيع على حملة وحدات الصندوق ، حيث تم استلام مبلغ 165,107 دينار كويتي (ايضاح 14) بموجب تحويلات بنكية كالتالي :-

التحويل الاول بتاريخ 21 سبتمبر 2023 بمبلغ 60,905 دينار كويتي.

التحويل الثاني بتاريخ 28 نوفمبر 2023 بمبلغ 104,202 دينار كويتي.

5- مدنيون وارصده مدينه أخرى

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
216,663	268,650	مدنيون تجاريون
1	-	مضاربة تحت التسوية (بالصافي) *
4,410	-	ذمم مطلفين
1,101	-	ايرادات مستحقة
9,294	2,869	مصاريف مدفوعة مقدما
5,204	300	تأمينات مستردة
3,420	6,173	ارصده مدينة أخرى
240,093	277,992	

* خلال سنوات سابقة قام مجلس ادارة الشركة الام بتسجيل مخصص على رصيد المضاربة تحت التسوية والايادات المستحقة عنها بمبلغ 3,901,845 دينار كويتي مع الإبقاء على قيمة رمزية لهما بمبلغ واحد دينار كويتي من الرصيد .

(ب) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه.

6- عقارات استثمارية

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,382,691	4,690,984	الرصيد في بداية السنة
276,045	24,238	التغير في القيمة العادلة
32,248	13,578	فروق ترجمة صلات اجنبية
4,690,984	4,728,800	

- تم تقييم الاستثمارات العقارية من قبل مقيمين مستقلين كما في 31 ديسمبر 2023.

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة لاسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

7- ممتلكات ومعدات

<u>التكلفة</u>	<u>الات ومعدات</u>	<u>اجهزة كمبيوتر</u>	<u>اثاث وتركيبات</u>	<u>المجموع</u>
	<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>
في 31 ديسمبر 2022	21,761	139,574	75,950	237,285
اضافات	-	-	110	110
في 31 ديسمبر 2023	21,761	139,574	76,060	237,395
<u>الاستهلاك المتراكم</u>				
في 31 ديسمبر 2022	21,452	139,573	75,884	236,909
استهلاك السنة	238	-	18	256
في 31 ديسمبر 2023	21,690	139,573	75,902	237,165
<u>صافي القيمة الدفترية</u>				
في 31 ديسمبر 2023	71	1	158	230
في 31 ديسمبر 2022	309	1	66	376

8- موجودات غير ملموسة

<u>التكلفة</u>	<u>برامج كمبيوتر</u>	<u>المجموع</u>
	<u>دينار كويتي</u>	<u>دينار كويتي</u>
في 31 ديسمبر 2022	237,774	237,774
في 31 ديسمبر 2023	237,774	237,774
<u>الاطفاء المتراكم</u>		
في 31 ديسمبر 2022	237,773	237,773
في 31 ديسمبر 2023	237,773	237,773
<u>صافي القيمة الدفترية</u>		
في 31 ديسمبر 2023	1	1
في 31 ديسمبر 2022	1	1

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

9- دائنون وارصده دائنة أخرى

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
11,096	21,711	دائنون تجاريون
11,975	17,520	مستحق الى اطراف ذات صلة (ايضاح 19)
22,797	28,066	مخصص اجازات الموظفين
33,054	34,717	مصرفات مستحقة
36,448	43,056	ايرادات مقدمة
7,573	8,873	تأمينات للغير
122,943	153,943	

10- رأس المال

حدد رأس مال الشركة الام المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 16,500,000 دينار كويتي موزع إلى 165,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم (31 ديسمبر 2022 - 16,500,000 دينار كويتي موزع إلى 165,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم) ، وجميع الاسهم نقدية.

11- احتياطي اجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري ، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

12- احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

13- ارباح (خسائر) موجودات مالية

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,052	4,682	ارباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر
(42,386)	43,228	ارباح (خسائر) غير محققة من التغيرات في القيمة العادلة موجودات بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر - اسهم محلية
(1,057)	(990)	مصاريف محفظة
(40,391)	46,920	

14- مخصص لم يعد له ضرورة

نظرا لتصفية الصندوق تم استرداد وحدات من رأس المال وتم التوزيع على حملة وحدات الصندوق ، حيث تم استلام مبلغ 165,107 دينار كويتي (ايضاح 4) بموجب تحويلات بنكية كالتالي:-

التحويل الاول بتاريخ 21 سبتمبر 2023 بمبلغ 60,905 دينار كويتي.

التحويل الثاني بتاريخ 28 نوفمبر 2023 بمبلغ 104,202 دينار كويتي.

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

15- مصروفات عمومية وإدارية

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
302,282	302,142	تكاليف موظفين
35,418	34,786	إيجارات
118,990	99,349	أخرى
456,690	436,277	

16- ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة المجمع بعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

17- حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة المجمع بعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة ، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والتواعد التنفيذية المنفذة له.

18- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم بعد خصم حصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي الخاص بالشركة الأم.
لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 نظراً لوجود خسائر متراكمة للمجموعة.

19- ربحية السهم المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن المعلومات الضرورية لاحتساب خسارة السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
81,809	50,125	صافي ربح السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	
165,000,000	165,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
فلس	فلس	
0.50	0.30	ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

قائمة المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين ، أعضاء مجلس الإدارة ، أفراد الإدارة العليا ، وشركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات قد تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

21- معلومات القطاع

لأغراض الإدارة ، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيئاتها كالتالي:

قطاع الاستثمار

قطاع تصنيف و تحصيل الاموال

تَصْنِيفُ

24

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

معلومات القطاع (تابع)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تصنيف	المجموع	الاستثمار	وتحصيل الاموال
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
ايرادات التشغيل للقطاع	279,431	235,654	43,777
ايرادات السنة قبل ايرادات اخرى ومصاريف غير موزعه	279,431	235,654	43,777
ايرادات اخرى	263,614		
مصاريف اخرى	(457,427)		
ربح السنة	85,618		
موجودات القطاع	5,288,849	4,915,705	373,144
التزامات القطاع	201,750	-	201,750

22- الجمعية العمومية

انتهت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة الام بتاريخ 30 مارس 2023 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للمجموعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وقررت عدم توزيع ارباح ، وعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

23- بنود خارج نطاق بيان المركز المالي المجموع

تقوم المجموعة بتحصيل المديونيات التجارية نيابة عن العملاء ، ولا تظهر أرصدة تلك المديونيات في المركز المالي المجموع للمجموعة ، والتي بلغت 16,766,656 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 16,492,331 دينار كويتي).

24- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والتدبير المعادل والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر والدائنين ، ونتيجة لذلك ، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

- مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة.

- مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الاداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك ، الودائع البنكية والمدينين. إن النقد لدى البنوك والودائع البنكية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة ، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك ، الودائع ، المدينون.

- مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. و يمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

شركة تصنيف وتحصيل الاموال
شركة مساهمة كويتية عامة
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للمنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

- مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات:

خلال سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2023		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	153,943	153,943
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	99,131
	153,943	253,074
2022		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	122,943	122,943
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	78,807
	122,943	201,750

- مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحففظتها الإستثمارية.

25- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالأستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات غير المالية كالأستثمارات العقارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية: من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام. من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي: المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة. المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر. المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح. كما في 31 ديسمبر 2023، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لتصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

26- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومفانق للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية. وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، الحصول على قروض.

27- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

- تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ومبسطة تحقق الإيراد يتطلب آراء هامة.

- تصنيف الأراضي

عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) عقارات قيد التطوير

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتمال الإخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية.

- دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتاة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتاة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتاة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

- تحقق السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

- تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

ب. التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة

تقوم المجموعة بإحتمال القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقدم والتغيرات في العمليات.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مسبقاً. يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

- تقييم الاستثمارات العقارية

تقوم المجموعة بتقييم استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام طريقتين أساسيتين لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات عقارية:

- أ- طريقة التدفقات النقدية المخصصة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استناداً إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.
- ب- تحليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.
- ج- رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقاً لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تتشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخصم سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة البيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

28- الإستمرارية

- تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الإستمرارية ، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الاعتيادي ، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.
- كما في 31 ديسمبر 2023 ، بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة 11,817,846 دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 11,867,971 دينار كويتي).
- إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل ، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين ، وفي حالة عدم توفر هذه الظروف ، يجب تعديل البيانات المالية المجمعة المرفقة.